هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج البكالوريوس في القانون
جامعة المملكة

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 26- 28 أكتوبر 2010

قائمة المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية 1
2. المؤشر (1) المنهج الدراسي 3
3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج..... 8
4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 12
5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة..... 16
6. الاستنتاج..... 19

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2011

1.عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1.1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربعة التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج الأكاديمي يلبي الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر رقم (1): **المنهج الدراسي**
المؤشر رقم (2): **كفاءة البرنامج**
المؤشر رقم (3): **المعايير الأكاديميَّة للخرِّيجين**
المؤشر رقم (4): **فعالية إدارة ضمان الجودة**

يكون الحكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

i. البرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ **أو**
ii. هناك قدَر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفاءه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ **أو**
iii. البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1.2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في جامعة المملكة

لقد تمت مراجعة البرنامج الأكاديمي بكالوريوس القانون في جامعة المملكة من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (HERU) التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (QAAET) بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين.

ويقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته التي تقدمت بها جامعة المملكة، إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية التي تمت في 26 – 28 أكتوبر 2010.

تم إخطار جامعة المملكة من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن برنامج بكالوريوس القانون سيخضع لعملية مراجعة الجودة وأن الزيارة الميدانية محدد لها تاريخ 26 – 28 أكتوبر 2010. من اجل التحضير لمراجعة البرنامج، قامت جامعة المملكة بإجراء تقييم ذاتي لبرنامجها وقدمت تقرير التقييم الذاتي وملحقاته في الموعد المتفق عليه في مارس 2010.

تأسست جامعة المملكة في عام 2001 وبدأت الدراسة فيها في عام 2004 وهي تضم الآن خمس كليات هي: كلية الآداب، كلية إدارة الأعمال، كلية الهندسة، كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق.

وتقدم كلية الحقوق جامعة المملكة برنامجين دراسيين لطلابها هما برنامج الدبلوم المشارك وبرنامج بكالوريوس القانون. وقد بدأت دراسة القانون في جامعة المملكة في سبتمبر 2005. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في برنامج بكالوريوس القانون في العام الجامعي 2009– 2010 129 طالبا منهم: 33 طالبا مقبولين في السنة الأولي، 35 طالبا مقبولا بعد الانتقال إلى السنة الثانية، 26 طالبا مقبولا بعد الانتقال إلى السنة الثالثة، و35 طالبا مقبولا بعد الانتقال إلى السنة الرابعة.

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهاج والتعليم وتقييم انجازات الطلبة وينبغي ان يكون المنهاج ملائما للغرض المنشود.

2.1 للبرنامج أهداف واضحة تتفق مع رسالة وأهداف المؤسسة وهو مصمم لبلوغ مستويات المعرفة والمهارة المطلوبة لتلبية بعض احتياجات سوق العمل في البحرين. فقد لاحظت لجنة المراجعة أن صياغة أهداف البرنامج قد ركزت على المسائل المتعلقة بممارسة مهنة المحامي أو القاضي، إلا أنها لا تغطي وبشكل واضح كافة المخرجات في ضوء أن أعدادا كبيرة من خريجي الحقوق قد يلتحقون بجهات أخرى، وهو ما يدعو لتوسعة إطار النظرة لتكوين طالب الحقوق.

2.2 تم تحديد مخرجات التعلم المطلوبة (ILOs) في البرنامج بشكل مناسب، وهي تتلاءم مع أهداف البرنامج، غير أن المخرجات لم تنعكس بوضوح في مواصفات معظم المقررات. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن معظم المقررات موثقة إذ تم توصيفها في ملف كل مقرر وتحديد الفترة الزمنية التي يتم تدريسها فيها موزعة على أسابيع الفصل الدراسي، ويحتوى ملف المقرر المطروح على ما يتعلق به طوال الفصل الدراسي. غير أن مخرجات التعلم المطلوبة وإن تم ذكرها إلا أنه لا توجد أساليب واضحة تتبعها الكلية لقياسها سواء بالنسبة للبرنامج ككل أو بالنسبة لكل مقرر دراسي على حدة.

2.3 يقوم برنامج بكالوريوس القانون على نظام الساعات المعتمدة، ويشمل 46 مقررا بواقع 3 ساعات معتمدة لكل مقرر. ويبلغ عدد المقررات الإلزامية 40 مقررا، بينما يقتصر عدد المقررات الاختيارية على اثنين فقط. ومن بين المقررات الإلزامية خُصصت 9 ساعات معتمدة للتدريب العملي.

2.4 غالبية المقررات الدراسية للبرنامج تؤدي إلى توسعة نطاق معارف الطلاب القانونية وتكسبهم المهارات الذهنية والمهنية وتصقل قدرتهم على الفهم والتحليل لبناء العقلية القانونية، بما يتوافق مع المخرجات التعليمية للبرنامج. غير أن اللجنة لاحظت غياب مقرر أساسي للتكوين العلمي لطالب القانون وهو مبادئ علم الاقتصاد. والملفت للانتباه أن تقارير المقيمين

الخارجيين الذين استعانت بهم الكلية لتقييم برنامجها قد أجمعت تقريبا على ضرورة إضافة مادة مبادئ الاقتصاد كمادة إلزامية لأهميتها ولأنها متطلب أساسي لمادة المالية العامة والتشريع المالي. وقد قامت الكلية بإدراج المقرر ضمن المقررات الاختيارية وذلك في برنامجها المعدل حديثاً. غير أنه نظراً لقلة عدد المقررات الاختيارية (مقرران دراسيان) تتقلص فرصة اخذ الطلبة لهذا المقرر. لذلك ترى اللجنة انه يتوجب أن يحرص البرنامج على طرح هذا المقرر. كما ترى اللجنة الحاجة إلى إدراج مادة تعنى بمناهج وأساليب البحث العلمي ضمن المقررات الإلزامية وفي وقت مبكر.

2.5 لاحظت لجنة المراجعة أيضا قلة عدد المقررات الاختيارية مقارنة بالمقررات الإلزامية. فضلا عن ذلك فقد تبين للجنة من الحوار مع أعضاء الهيئة التدريسية والخريجين والطلاب أن فرصة الطلاب في اختيار المقررين الاختيارين محدودة حيث لا تطرح الكلية إلا المقررين المرغوبين من أغلبية الطلاب.

2.6 تنطوي متطلبات الجامعة الأساسية على 8 مقررات إلزامية، هي بصورة عامة جيدة فيما عدا مقرر "المهارات الدراسية" غير المحدد، والذي أفادت إدارة الكلية أنه بالفعل قد تم التخلي عنه في الفترة الأخيرة، ولذا يفضل إضافة مقرر إلزامي مفيد لتكوين الطالب، خاصة وأن الحوار مع الخريجين والطلاب قد أظهر أن كل من مقرر اللغة الانجليزية للأغراض الأكاديمية 1 ومقرر اللغة الانجليزية للأغراض الأكاديمية 2 يقتصر فقط على تدريس اللغة الانجليزية ولا يتضمن أي مضمون قانوني أكاديمي. وقد أكد أصحاب العمل والخريجين، خلال لقاءهم باللجنة أن سوق العمل في البحرين يتطلب الإلمام باللغة الانجليزية.

2.7 وقد يكون من الملائم إضافة مجموعة من المقررات التي تكتسب دراستها أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة، وسبق تحبيذ معظمها من المقيمين الخارجيين الذين استعانت بهم الكلية وإن كانت لم تستجب لكافة توصياتهم في هذا الشأن.

2.8 يحتوي البرنامج على مقرر للتدريب العملي يقضي الطلاب بموجبه فصل دراسي واحد في دور المحاكم والنيابة العامة وبعض مكاتب المحامين أو الشركات. وفي نهاية التدريب يقوم الطالب بعرض تجربته على زملائه وأساتذته. وقد أشاد معظم الخريجين وأصحاب العمل بأهمية وجدية هذا التدريب، ومع ذلك أبدى البعض رغبته في إحكام متابعته بشكل أكبر خاصة

عندما يكون في مكاتب المحامين لضمان استفادة الطالب فعليا من الفترة التدريبية. وقد لاحظت اللجنة أن فترة التدريب توفر فرصة طيبة لتشغيل بعض الطلاب عند تخرجهم في الجهات التي تدربوا فيها. وفي كل الأحوال ترى اللجنة أن تخصيص ثلاث ساعات معتمدة للتدريب هو القاعدة المنطقية التي درجت عليها معظم كليات الحقوق التي تطبق نظام الساعات المعتمدة. ومن ثم فإن تخصيص 9 أو حتى 6 ساعات معتمدة للتدريب كما تفعل كلية الحقوق فيه تجاوز للمألوف والسائد.

2.9 الكلية ليس بها مقر للمحكمة الصورية وإن مارس الطلاب تجربة المحاكمة الصورية في إطار مادة الإجراءات الجنائية. وترى اللجنة أن تعميم نظم المحاكاة خاصة نظام المحكمة الصورية في عدد معقول من المواد القانونية وإلزام كافة الطلاب بممارسته من خلال مجموعات وفرق عمل سيكون ممارسة مفيدة للغاية في مجال التدريب العملي الداخلي. ومن الأمور الجيدة التي لاحظتها اللجنة وجود نشاط خارجي للطلاب في مجال التعرف على الأنظمة والممارسات القانونية ليس فقط داخل المملكة ولكن أيضا خارجها من خلال زيارات علمية لدور القضاء والسلطات التشريعية ومقابلة المسئولين السياسيين والتنفيذيين وزيارة كليات الحقوق الأخرى والالتقاء بأساتذتها وطلابها والتعرف على مكتباتها.

2.10 تعتمد أساليب التعليم والتعلم أساسا على أسلوب المحاضرات التقليدية، حيث يلقي أُستاذ المادة الدروس على الطلاب ويوجد كتاب مقرر عليهم. ومن النادر استخدام أساليب التعلم أو العرض أو التواصل الإلكتروني. ورغم ذلك ظهر من الحوار مع الطلاب والخريجين وجود قدر جيد من التواصل مع معظم الأساتذة وأن الفرصة متاحة خلال المحاضرة لمناقشة الأستاذ المحاضر والتفاعل معه.

2.11 فيما يتعلق بتقييم الطلبة، فإنه يقوم تقييم مستوى الطالب على أربعة محاور أولها النشاط والأسئلة الشفهية والحضور والمتابعة ويخصص لها 10% من الدرجة الإجمالية، والبحوث ويخصص لها 10% أخرى، وامتحان منتصف الفصل الدراسي ويخصص له 30%، والامتحان النهائي ويخصص له 50% من الدرجة الإجمالية، وهذا التوزيع موضح للطلاب وموثق في ملف كل مادة.

2.12 ومن الممارسات الجيدة التي لاحظها الفريق إقرار حق الطالب في تسلم أوراق إجابته في امتحان منتصف الفصل الدراسي بعد تصحيحها ليتعرف على أخطائه وتتاح له فرصة مناقشة أستاذ المقرر لمعرفة أوجه القصور في إجابته، ومن ثم يمكنه تلافى ما يقع فيه من أخطاء واستيعاب الجوانب التي لم يكن يعلمها. ومن حق الطالب التظلم من درجته في امتحان نهاية الفصل الدراسي، وقد اطلعت اللجنة على ملف التظلمات وتأكدت من جدية مراجعة ما يقدم من الطلاب في هذا الشأن.

2.13 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- للبرنامج أهداف واضحة ذات صلة برسالة وأهداف الجامعة.
- تحديد مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل مناسب ويتلاءم مع أهداف البرنامج.
- احتواء البرنامج على مقرر للتدريب العملي، ولفصل دراسي كامل، وجدية متابعته وتقييمه.
- إتباع طرق تعليمية في المحاضرات تقود إلى تفاعل المشاركة الطلابية وتشجع الطلاب على مناقشة الأستاذ المحاضر والتجاوب معه.
- يوجد نظام يسمح للطالب بالإطلاع على أوراق إجابة الامتحانات الفصلية للتعرف على أوجه القصور في إجابته وتلافي الأخطاء التي يقع فيها فضلا عن مراجعة الأستاذ.

2.14 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة الكليّة القيام بما يلي:

- مراجعة وتوسيع نطاق أهداف البرنامج ليشمل متطلبات احتياجات سوق أخرى إلى جانب المحامين والقضاة.
- تحديد المخرجات التعليمية المستهدفة للمقررات الدراسية وربطها مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- تشجيع استخدام أعضاء هيئة التدريس لوسائل التعلم الحديثة خاصة الإلكترونية في توصيل المعلومات والتواصل مع طلابهم.
- إضفاء توازن بين المواد الإجبارية والاختيارية، حيث إن عدد ساعات المواد الاختيارية 6 ساعات فقط من إجمالي 138 ساعة معتمدة للبرنامج.

- تحسين فرص الطلاب في الاختيار في إطار المقررات الاختيارية، حيث لا يطرح إلا عدد محدود منها في كل فصل دراسي.
- ضمان حصول الطلبة على فرصة لدراسة مادتي مبادئ علم الاقتصاد ومناهج وأساليب البحث القانوني التي لا غنى عنهما لتكوين عقلية طالب الحقوق.
- تدعيم البرنامج الدراسي بعدد من المقررات التي تتوافق مع التطورات الحديثة في القانون مثل (قوانين تنظيم الاتصالات، المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، العلاقات الاقتصادية الدولية، النقود والبنوك والبورصة، عقود استغلال الثروات الطبيعية).
- طرح مقررات قانونية تدرس باللغة الانجليزية.

2.15 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

كفاءة البرنامج تعتمد على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التعليم، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلم والطريقة المتبعة في قبول الطلاب في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3.1 يُشترط لقبول الطلاب بالبرنامج أن يكون الطالب حاصلا على الثانوية العامة "التوجيهية"، أو ما يعادلها في أحد فروع العلمي أو الأدبي أو التجاري. وفي العام الدراسي المذكور بلغ عدد الطلاب الذين التحقوا مباشرة من المدرسة 100 طالب، على حين بلغ عدد الطلاب الذين التحقوا من كليات أُخرى 29 طالبا بنسبة 22.5%. غير أن الكلية لا تشترط الحصول على حد أدنى معين في شهادة المرحلة الثانوية للالتحاق بها، فمن بين المقبولين بها 10 طلاب لم يتجاوز مجموعهم 60% نصفهم حاصل على 50% فقط في الشهادة الثانوية والتي تنوعت ما بين الأدبي والتجاري.

3.2 يتم تدريس معظم المقررات فى برنامج بكالوريوس القانون في إطار قسمين علميين هما قسم القانون العام وقسم القانون الخاص. وقد بلغ عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية بالكلية سبعة أعضاء لا يوجد بينهم أساتذة وإنما يوجد أستاذ مشارك واحد وخمسة أساتذة مساعدين ومحاضر حاصل على درجة الماجستير، وجميعهم يعملون بنظام دوام كامل.

3.3 وتلاحظ لجنة المراجعة أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية غير كاف لتغطية احتياجات الكلية الأكاديمية، خاصة وأن تخصصاتهم الدقيقة لا تسمح بتدريس العديد من المقررات الدراسية بكفاءة. ولهذا تشير بيانات الكلية لقيام البعض منهم بالتدريس في غير تخصصه العلمي.

3.4 يتراوح العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس بين 12 و15 ساعة تدريسية وأحيانا يصل إلى 18 ساعة تدريسية، وهو عبء كبير نسبيا في كليات الحقوق، خاصة وأن الأساتذة يقومون أيضا بأعباء الإرشاد الأكاديمي ويقع على كاهل بعضهم أعباء إدارية كعميد للكلية أو رئيس للقسم أو المسئول عن وحدة الجودة.

3.5 وبالنسبة لترقي أعضاء هيئة التدريس فقد علمت اللجنة أن الجامعة قد اعتمدت نظاما خاصا للترقية، وقد تقدم بعض أعضاء هيئة التدريس بأبحاثهم وفقا لهذا النظام وإن لم تتم حتى الآن ترقية أحد منهم. وقد تبين للفريق أن الكلية لا يوجد بها معيدين كما لا تملك نظاما لابتعاث المتفوقين من خريجيها أو غيرهم للدراسة العليا بالخارج تحسبا لمواجهة احتياجاتها المستقبلية من أعضاء هيئة التدريس البحرينيين.

3.6 وقد وجدت لجنة المراجعة أن المصادر المادية التي تدعم البرنامج ليست كافية، فمبنى الجامعة المؤقت بكلياتها الخمسة يقع أعلى محلات تجارية، والقاعات الدراسية وكذلك قاعات الحاسوب تخدم جميع الكليات، وهي ربما تكفي حاجة الكلية الحالية ولكنها بالتأكيد لن تسد حاجتها في المستقبل، خاصة إذا حدثت زيادة في أعداد الطلاب. وقد لاحظت اللجنة توافر تجهيزات العرض الحديثة في عدد من القاعات الدراسية، وإن كان استخدامها نادر في كلية الحقوق حسبما تبين من مناقشة الطلاب والخريجين والأساتذة.

3.7 أما عن المكتبة القانونية بالكلية فقد وجد فريق المراجعة أن مساحة المكتبة محدودة للغاية وتحتوي على عدد محدود للغاية من المراجع القانونية والاقتصادية على الرغم من أنها تمثل النسبة العظمى من مقتنيات المكتبة. وتفتقد المكتبة الاشتراك في دوريات قانونية قيمة سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية، وسواء كان الاشتراك بالطريق التقليدي أو عن الطريق الالكتروني. ولا يوجد اشتراك في شبكات المعلومات القانونية المعروفة عالميا. وبشكل عام المكتبة لا تغطي احتياجات طلاب البكالوريوس في إجراء بحوث التخرج، كما أنها بالتأكيد بعيدة عن الوفاء باحتياجات أعضاء هيئة التدريس البحثية.

3.8 تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب الدخول على الشبكة الدولية للمعلومات داخل مقر الكلية وفي المكتبة ومكاتب الأساتذة. وللجامعة بوابة الكترونية تتضمن مجموعة من المعلومات المفيدة عن الجامعة والكلية، غير أنه لا يمكن التسجيل في البرنامج عن بعد، كما لا يوجد أسلوب تواصل معلن ومنظم الكترونيا حتى الآن بين الطلاب وأساتذتهم.

3.9 لكل طالب مقيد في الكلية مرشد أكاديمي لتقديم النصح إليه ومساعدته في اجتياز ما يصادفه من صعوبات أثناء دراسته بالكلية. ولاحظت اللجنة التزام أعضاء هيئة التدريس بالكلية بالإعلان عن الساعات المكتبية والتواجد بمكاتبهم فيها لتمكين الطلاب من الاستفادة من مقابلة

مرشدهم الأكاديمي. غير أن دور المرشد الأكاديمي محدود نسبيا بسبب محدودية المقررات الاختيارية في البرنامج الدراسي.

3.10 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج الأكاديمي تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- وجود تواصل جيد بين أعضاء الهيئة التدريسية وطلابهم حسبما ظهر من مقابلات الطلاب والخريجين وممثلي المشغلين.
- اهتمام الكلية بنظامي الساعات المكتبية والإرشاد الأكاديمي.
- توفير إمكانية دخول أعضاء هيئة التدريس والطلاب إلى شبكة المعلومات الدولية داخل مقر الكلية ومن المكتبة ومكاتب الأساتذة.

3.11 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة القيام بما يلي:

- مراجعة سياسة القبول في البرنامج ووضع معايير واضحة لضمان قبول طلبة مؤهلين.
- مواجهة النقص في عدد أعضاء هيئة التدريس بما يفي باحتياجات البرنامج الدراسي، وخاصة توفير أساتذة متخصصين في بعض الفروع غير المغطاة بالكلية حاليا، وكذلك توفير أساتذة قادرين على تدريس مواد قانونية باللغة الانجليزية.
- تجنب قيام بعض الأساتذة بتدريس مواد في غير تخصصهم الدقيق.
- مراجعة العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس.
- الإسراع بتوفير مقر جديد للكلية في إطار حرم جامعي جيد يمكن الطلاب من الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة وممارسة الأنشطة المختلفة.
- توفير مقر يخصص للمحكمة الصورية بالكلية وعدم قصر تدريب الطلاب في إطارها على فرع قانون العقوبات وحده.
- مواجهة قصور المكتبة الواضح الراجع إلى ضيق المكان وعدم توفير مراجع ودوريات كافية في المواد القانونية والاقتصادية سواء باللغة العربية أو غيرها، وكذلك عدم وجود اشتراكات في قواعد المعلومات الإلكترونية الكبرى.

3.12 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج.

4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4.1 أن المعايير الأكاديمية محددة بوضوح بالنسبة للأهداف ومخرجات التعلم المطلوبة في مواصفات البرنامج. ولا توجد في البحرين معايير أكاديمية وطنية في مجال العلوم القانونية، وقد اجتهدت الكلية في تتبع خطوات بعض الجامعات الأخرى كجامعة البحرين وجامعة عمان الأهلية الأردنية وقامت باستشارة عدد من أساتذة القانون العرب. وترى اللجنة بأنه يمكن للبرنامج الاستفادة من توسيع نطاق هذه المقايسة لتشمل المعايير الأكاديمية المعتمدة في بعض الجامعات الأجنبية المتميزة، وكذلك المعايير التي أقرت في بعض الدول العربية.

4.2 يوجد نظام مناسب لتقييم نتائج الطلاب، ولا يعتمد التقييم على اختبار واحد يعقد في نهاية الفصل الدراسي، بل يتم التقييم على عدة مراحل. فتقييم مستوى الطالب، كما ذكر سابقاً، يقوم على أربعة محاور أولها النشاط والأسئلة الشفهية والحضور والمتابعة ويخصص لها 10% من الدرجة الإجمالية، والبحوث ويخصص لها 10% أخرى، وامتحان منتصف الفصل الدراسي ويخصص له 30%، والامتحان النهائي ويخصص له 50% من الدرجة الإجمالية.

4.3 وبمراجعة عينة من أوراق الامتحانات المقدمة من قبل المؤسسة، لاحظت اللجنة جدية غالبية هذه الامتحانات ودقة التصحيح. إلا أن لجنة المراجعة تبدي قلقها من كون غالبية الأسئلة مقالية، ولا تخرج عن أسئلة من نوع: اشرح، عرف، حدد. ومع ذلك توجد في بعض المقررات نسبة قليلة من أسئلة الامتحانات تختبر قدرة الطالب على البحث والتفكير وتطرح قضايا، لكنها غير كافية. وعليه فإن اللجنة تشجع الكلية على مراجعة إستراتيجية التقييم وذلك لتسمح بقياس المستويات الأعلى لمخرجات التعلم المطلوبة وبالتالي قياس كفاءة الطالب من حيث مدى اكتسابه للمهارات الذهنية والعملية، واختبار – بصفة أساسية – قدرته على اكتساب المعرفة النظرية.

4.4 كما تتاح للطالب في امتحاني الفصلين الدراسيين فرصة الاطلاع على كراسة إجابته والتعرف على ما يوجد فيها من أخطاء ومناقشة الأستاذ المصحح في إطار منهجية الإجراءات وقيامها على العدالة والشفافية.

4.5 يشير تقرير التقييم الذاتي للكلية إلى أن النتائج النهائية وتوزيع الدرجات يكشف عن مسايرة الأساتذة للمعايير التي تعتمدها الكلية في أساليب القياس والتقويم. غير أنه عند مراجعة معدلات الخريجين وجدت اللجنة أن 20.8% من الخريجين حصلوا على تقدير تراكمي ممتاز، 24.5% منهم على تقدير جيد جدا، 50.9% منهم على تقدير جيد، في حين لم يحصل على تقدير مقبول سوى طالبان، أي نسبة 3.8%. ويرى الفريق أن هذه النسب تميل إلى الارتفاع والمبالغة ولا تساير المعايير السائدة في التقويم في كليات الحقوق الأخرى، كما وأنها لا تتناسب مع سيرة الطلبة المقبولين وانجازاتهم في الثانوية العامة. ويساور لجنة المراجعة القلق من هذا قد يشير إلى تضخم في الدرجات. وتنصح اللجنة الكلية بدراسة هذه المسألة.

4.6 يقدم الطلاب بحوث وذلك في إطارين: (i) المقرر الدراسي ويخصص لها 10% من درجات المقرر. (ii) بحوث التخرج. أما بالنسبة للبحوث التي تقدم من خلال المقرر، فقد تبين للجنة أن أغلبها ضعيف للغاية ويفتقد المنهجية ويختار موضوعاً من مفردات المقرر، ويقتصر على عدد محدود للغاية من المراجع التي يقوم على النقل مباشرة منها وقد لا يشير إليها إلا في نهاية البحث، ولا يسعى لصياغة خاتمة أو نوع من التوصيات أو الاقتراحات.

4.7 قامت اللجنة كذلك بمراجعة عينة من بحوث التخرج حيث وجدت عددا من بحوث التخرج المتميزة التي يظهر فيها الأخذ بمنهجية البحث القانوني وجدة وأصالة تناول الموضوع. وتستعين الكلية بممتحن خارجي لتقييم بحث التخرج للتأكد من أن إنجازات طلاب الكلية متماثلة مع انجازات زملائهم في الكليات الأخرى.

4.8 يحتوي البرنامج على مقرر للتدريب العملي حيث يتوجب على الطالب القيام بعرض تقديمي بعد انتهاء فترة التدريب الخارجي وقد أكد بعض الطلبة والخريجين على فائدة هذه التجربة. كما يقوم الطلبة بزيارات علمية لدور القضاء والسلطات التشريعية ومقابلة المسئولين السياسيين والتنفيذيين وزيارة كليات الحقوق الأخرى، داخل وخارج مملكة البحرين.

4.9 هناك قدر مناسب من التواصل بين الكلية وخريجيها ولكن لا توجد بالكلية آلية منتظمة لمتابعة الخريجين مثل إنشاء نوع من الرابطة أو الجمعية التي تضم الخريجين وتتفاعل بانتظام مع الكلية التي تخرجوا منها.

4.10 يبين من تحليل البيانات الواردة في تقرير التقييم الذاتي عن التحاق الخريجين بسوق العمل أن نسبة تمثل 32.5% من العدد الكلي للخريجين قد التحق بعد التخرج مباشرةً بسوق العمل. وهذه النسبة ليست عالية تماما بالنسبة لظروف سوق العمل السائدة في مملكة البحرين، غير أن إدارة الكلية أوردت أدلة تشير إلى تحسن هذه النسبة في الفترة الأخيرة حسب البيانات التي توافرت لهم حديثا.

4.11 التقت لجنة المراجعة بممثلين عن الطلبة والخريجين، وتعرب اللجنة عن ارتياحها لمستوى هؤلاء الخريجين والطلبة. كما كان الخريجون راضين أيضاً بالمعرفة التي تلقوها خلال دراستهم في الكلية ومستوى التحضير لمتطلبات سوق العمل. غير أن بعضهم طالب بتطوير المقررات وتحديثها بما يتلاءم مع التطورات الحديثة واحتياجات سوق العمل.

4.12 كما خلصت لجنة المراجعة من خلال حوارها مع ممثلي أصحاب العمل سواء من القطاع الخاص أو بعض الأجهزة الحكومية كالنيابة العامة إلى قناعة بأن مستوى الخريجين يحظى بصورة عامة برضاء أصحاب العمل ومؤسسات المجتمع.

4.13 كما قدمت الكلية أدلة تبين قدرة خريجي بكالوريوس القانون في جامعة المملكة على منافسة أقرانهم من خريجي كليات الحقوق الأخرى بمملكة البحرين، وذلك في اختبارات المستوى عند التقدم لطلب وظيفة. ففي حالة واحدة، ومن أصل 20 موظف جديد في أحد دوائر التوظيف الرئيسية لخريجي القانون في البحرين، قُبِل خمسة من خريجي جامعة المملكة.

4.14 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- تُبذل جهود لمقايسة المعايير الأكاديمية للبرنامج مع برامج أخرى عالمية ومحلية.
- يوجد نظام مناسب لتقييم نتائج الطلاب على عدة مراحل خلال الفصل الدراسي في إطار منهجي يقوم على العدالة والشفافية.

- وجود رضا عام عن مستوى خريجي الكلية من قبل أصحاب العمل ومؤسسات المجتمع.
- وجود جهود تبذل للربط بين الكلية وبين خريجيها ومتابعة الخريجين في أماكن عملهم.
- تبني برامج متميزة لزيارة المحاكم والمجالس التشريعية وغير ذلك من المؤسسات ذات الصلة بمجال القانون داخل البحرين وخارجها.
- الجدية الملحوظة في معظم بحوث التخرج التي يقوم بها الطلاب وإتباعهم للمنهج البحثي السليم.
- الاستعانة بممتحن خارجي لتقييم بحث التخرج.

4.15 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة القيام بما يلي:

- العمل على وضع معايير أكاديمية واضحة لخريجي الحقوق تتبناها الكلية ومقارنتها مع المعايير الأكاديمية لكليات الحقوق في الدول العربية والأجنبية .
- العمل على تشكيل جمعية أو كيان مؤسسي يضم الخريجين ويحقق التواصل المستمر بينهم وبين الكلية.
- تطوير وسائل التقييم وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة والحرص على التأكد من موضوعية وتنوع وسائل وأدوات التقييم.

4.16 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ البرنامج مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج – بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة – تبعث على الثقة في البرنامج.

5.1 للكلية خطة إستراتيجية ترتكز على: رؤية الكلية، رسالتها، وأهدافها. وبحسب تقرير التقييم الذاتي فإن رؤية الكلية "تنطلق من سعيها لأن تكون من المؤسسات التعليمية الرائدة في مجال القانون بمملكة البحرين وبمنطقة الخليج العربي، ولتقوم بتخريج كوادر قانونية مؤهلة تأهيلا عاليا وقادرة على خدمة المجتمع والبحث العلمي". وعلى أساس هذه الرؤية نبعت رسالة الكلية لتهدف إلى "إعداد كوادر قانونية متميزة قادرة على العمل في مختلف مجالات القانون، ومتمكنة نظريا وعمليا بما يكفل احترام القانون وتطبيقه تطبيقا مثاليا..". وقد وضعت الكلية لبرنامج البكالوريوس في القانون مجموعة من الأهداف بلغ عددها أحد عشر هدفا أبرزها: إعداد كوادر بمؤهلات علمية وتطبيقية ذات قدرة تنافسية عالية وتزويد الطلاب بمجموعة من المعارف والمهارات المختلفة وجعلهم قادرين على استخدام أدوات البحث العلمي ومعالجة المشاكل القانونية التشريعية منها والتطبيقية. تسعى الكلية من خلال مجلس الكلية ومجالس الأقسام لوضع السياسات التعليمية موضع التطبيق، ونظراً لكون هذه السياسات حديثة، فأن لجنة المراجعة لا تستطيع قياس مدى فاعلية هذه السياسات. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى وجود سياسات معلنة ذات مرجعية في شأن نظم الامتحانات وقواعد تأديب الطلاب وشروط القبول والتسجيل والإرشاد الأكاديمي وغيرها.

5.2 يوجد في الجامعة لجنة لضمان الجودة وهي بصدد إنشاء مركز لضمان الجودة إيمانا منها بأهمية نشر ثقافة الجودة والتطوير المستمر لبرامجها الأكاديمية. وكان من دواعي سرور لجنة المراجعة وجود لجنة نشطة لضمان الجودة في كلية القانون، وهي متصلة، من خلال ممثلها، بلجنة ضمان الجودة على مستوى الجامعة. كما سعت الكلية لعقد عدة ندوات وورش عمل لتعزيز ثقافة الجودة بين أعضاء الهيئة التدريسية. غير أنه لم يتبين للجنة المراجعة وجود برنامج متكامل معلن وشفاف للتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس، ويقتصر الأمر حاليا على عقد بعض الدورات المتفرقة لتعزيز قدراتهم في مجالات الجودة والإرشاد الأكاديمي وتكنولوجيا المعلومات واللغة الانجليزية. ورغم ذلك، فإن هناك جهودا ايجابية ومحاولات

جدية لتعزيز جودة البرنامج وتطوير الأوضاع الحالية، ومن أبرز دلائل ذلك تقرير التقييم الذاتي الذي تم إعداد بأسلوب واضح وجيد وهو تقرير يعبر عن مستوى الأداء الحقيقي في الكلية ويظهر إدراكا واقعيا بمتطلبات تعزيز الجودة.

5.3 كما ذكر في تقرير التقييم الذاتي فقد خضع برنامج البكالوريوس في القانون إلى عدد من المراجعات، داخليا عن طريق مجلس الكلية ولجنة شكلت لهذا الغرض، وخارجيا عن طريق مجموعة من الأساتذة الخارجيين من مملكة البحرين ومن خارجها، وقد اطلع الفريق على الوثائق الخاصة بهذه الجهود. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن برنامج بكالوريوس القانون قد انتابه أكثر من تعديل خلال السنوات القليلة الماضية. كما توجد هناك أدلة على البدء في تنفيذ هذه التعديلات في السنوات الأكاديمية الماضية.

5.4 تقوم الكلية باستطلاع آراء الطلاب من خلال استبيان يتم في نهاية كل فصل دراسي وفقا لنموذج يوزع على الطلبة بهدف معرفة مدى جودة المقرر ومستوى أداء وكفاءة أستاذ المادة. وكذلك تم توزيع بعض الاستبيانات على عدد من الخريجين، ولكن لم يجد فريق المراجعة ما يفيد أن نتائج هذا الاستبيان تُؤخذ بعين الاعتبار بما يؤدي إلى تحسين الأداء، كما لم يتبين للفريق وجود سياسة دائمة للمراجعة الداخلية بغرض التحسين.

5.5 وبالنسبة لترتيبات تحديد الحاجات المستمرة لتطوير الكادر المهني ومدى فاعليتها، فإن الكلية قد حددت مجموعة من الخطوات التي تراعى في هذا الخصوص، ولكنها فيما يبدو لم تُفعل سواء بسبب صعوبات عملية بشأن استقدام أعضاء هيئة تدريس جدد من خارج المملكة، أو بسبب عدم إقرار برامج واضحة للتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس والاكتفاء بدورات متفرقة في مجالات الإرشاد الأكاديمي والتعامل مع تكنولوجيا المعلومات. كذلك لا توجد حتى الآن خطط معلنة لتعيين معيدين من بين الخريجين وإرسال بعثات لتأهيلهم علميا خارج المملكة.

5.6 توجد سجلات لتطوير وتنفيذ البرنامج الأكاديمي، حيث يوجد ملف لكل مقرر دراسي يتضمن وصف المقرر وتحديد أهدافه ومخرجاته ووسائل التعلم المتبعة في تدريسه وتوزيع مفرداته على الأسابيع الدراسية. وقد قامت اللجنة بمراجعة هذه الملفات ورصدت مدى التطور

والتحسن فيها. كذلك توجد في الكلية سجلات لمحاضر اجتماعات مجالس الكلية والأقسام العلمية واللجان المختلفة، والتي من خلالها رصدت اللجنة الجدل المتواصل حول قضايا ضمان الجودة. وإلى جانب ذلك توجد سجلات أخرى خاصة بإنجازات الطلاب ومعلومات عن الخريجين وسجل للإرشاد الأكاديمي وملفات عن الأنشطة الطلابية والزيارات العلمية. وهناك أرشيف الكتروني يتضمن معظم المعلومات السالف الإشارة إليها.

5.7 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- وجود خطة إستراتيجية للكلية.
- وجود لجنة ضمان جودة فاعلة على مستوى كلية القانون.
- خضوع البرنامج للتقييم الخارجي.
- وجود قواعد وإجراءات منظمة لأعمال الامتحانات وتقييمه، ووجود نظام لتظلمات الطلاب من العلامات التي يحصلون عليها في الامتحان النهائي.
- استطلاع رأي الطلاب بشكل جيد من خلال نماذج استبيان.

5.8 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة القيام بما يلي:

- الإسراع بإقامة وتفعيل مركز مراقبة وتعزيز الجودة بالجامعة وفروعه على مستوى الكليات.
- إعداد آلية وخطط مساندة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للكلية.
- تبني سياسة دائمة للمراجعة الداخلية بغرض التحسين مع أخذ نتائج استطلاعات الطلبة والخريجين وأصحاب العلاقة بعين الاعتبار.
- إقرار برامج معتمدة لتطوير قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات واللغات الأجنبية والجودة.

5.9 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج مستوفٍ لمؤشر فاعلية إدارة وضمان الجودة.

7. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت بإعداده المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعة البرامج الأكاديمية* لعام 2009 الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي – هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

هناك قدر محدود من الثقة في برنامج بكالوريوس القانون المقدم من قبل جامعة المملكة.